

الفصل الثلاثون

البكالوريوس في العلوم السياسية

جامعة الكويت

(دراسة حالة)

ملك الرشيد^(١)

الملخص

تتناول هذه الدراسة برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية بجامعة الكويت بالتفصيل وقوفاً على أهم مكونات البرنامج الأكاديمية وموارده البشرية والنوعية. تم إعداد هذه الدراسة ضمن إطار مشروع التعليم العالي في البلدان العربية الذي تبنته وأشرفت عليه الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بهدف إثارة قضايا النوعية وتحدياتها في برامج التعليم العالي في المنطقة العربية. وينقسم تقرير الدراسة إلى ثمانية أقسام يتناول كل منها محورا من المحاور الأكاديمية التقييمية السبع التي طرحتها الهيئة المنظمة، بالإضافة إلى المقدمة والخلاصة العامة. ولقد استقت معدة الدراسة بياناتها التحليلية من خلال وسائل جمع البيانات المختلفة والتي تراوحت بين مستندات رسمية موثقة، ولقاءات ومقابلات مع ذوي الاختصاص، ومراجع إلكترونية وإحصاءات ووثائق رسمية. وخلصت الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض القضايا التي تحتاج إلى الاهتمام من جهة، وإبراز لنواحي القوة التي جعلت من البرنامج وجهة مرغوبة لطالبي العلم من البلدان المحيطة، ونموذجاً يحتذى به في رسم برامج شبيهة. وكان القصور في استراتيجيات التقييم لمخرجات البرنامج ومستويات الطالب والأستاذ معا من أهم المناطق التي تحتاج للتطوير، بينما جاءت جهود التحديث المستمرة للبرنامج وفق المتغيرات الدولية من أهم نقاط القوة للبرنامج.

المقدمة

١. جامعة الكويت

أنشئت جامعة الكويت في أكتوبر ١٩٦٦ بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦، بشأن تنظيم التعليم العالي والقوانين المعمولة له، وتم افتتاحها رسمياً في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٦، وكانت الجامعة عند تأسيسها تضم كلية العلوم والآداب والتربية وكلية البنات الجامعية. وفي إبريل سنة ١٩٦٧ صدر مرسوم أميري بإنشاء كليتين أخريين هما كلية الحقوق والشريعة وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية. وفي أغسطس ١٩٩٥ صدر مرسوم أميري بإنشاء كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت وإلغاء كلية التجارة، وفي أكتوبر سنة ١٩٧١ صدر مرسوم أميري بفصل كلية العلوم عن كلية الآداب والتربية. وفي يوليو سنة ١٩٧٣ صدر مرسوم أميري بإنشاء كلية الطب. وفي ديسمبر ١٩٧٤ صدر مرسوم أميري بإنشاء كلية الهندسة والبتترول، وفي ١٦/٨/١٩٧٧ صدر مرسوم أميري بإنشاء كلية الدراسات العليا. وفي مايو ١٩٨٠ فصلت كلية التربية عن كلية الآداب وصدر بذلك المرسوم الأميري في ١٧/٥/١٩٨٠ بإنشاء كلية التربية. وسنة ١٩٩٨ صدر مرسوم أميري بإنشاء كلية العلوم الاجتماعية، في حين صدر مرسوم أميري في أكتوبر ١٩٨١ بإنشاء كلية الشريعة والدراسات الإسلامية فصلا عن كلية

(١) د. ملك الرشيد، مديرة مكتب الاعتماد الأكاديمي، جامعة الكويت - كلية العلوم الاجتماعية، دكتوراه في فلسفة العمل الاجتماعي - جامعة دنفر - ولاية كولورادو - الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠٤، العنوان الإلكتروني: alra-sheed.965@gmail.com

الحقوق والشريعة، وفي ١٣/١/١٩٨٢ صدر قرار وزير التربية الرئيس الأعلى للجامعة بإنشاء مركز العلوم الطبية، وفي ٢٢/٦/١٩٨٢ صدر المرسوم الأميري بشأن إنشاء كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض، وبذلك فصلت برامج العلوم الطبية المساعدة عن برامج كلية الطب، وفي ١٦/٥/٢٠٠٤ صدر المرسوم الأميري رقم ١٥٠/٢٠٠٤ بتعديل مسمى الكلية إلى (كلية العلوم الطبية المساعدة فقط). وفي ٣/٢/١٩٩٦ صدر المرسوم الأميري رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء كلية للصيدلة بجامعة الكويت، وفي ٢٨/٥/١٩٩٦ صدر المرسوم الأميري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء كلية طب الأسنان. وفي ٢٣ يونيو ٢٠٠١ وافق مجلس الجامعة على تطوير كلية البنات الجامعية لتقديم برامج علمية في تخصصات حديثة تلبى متطلبات خطط التنمية واحتياجات سوق العمل.

وفي سياق تطور البرامج الأكاديمية في جامعة الكويت بشكل دائم ومستمر، توسعت الجامعة في مجال الدراسات العليا لتطرح عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ درجة الدكتوراه للمرة الأولى مما ساهم في تقديم عدد أكبر من البرامج والتخصصات التي يحتاجها المجتمع.

وتشهد جامعة الكويت توسعا كبيرا في عدد كلياتها العلمية التي بلغت ١٦ كلية بصدر المرسوم الأميري القاضي بإنشاء كلية للعمارة في ١٩ أكتوبر ٢٠١٠ والتي تضم قسمين هما قسم العمارة من كلية الهندسة والبتروكيمياويات وقسم التصميم من كلية البنات الجامعية. وقد حصلت بعض من كليات الجامعة على الاعتماد الأكاديمي العالمي، وهي تقدم برامج معتمدة في العلوم والإنسانيات على مستوى الدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه يقوم بتدريسها أساتذة متميزون مؤهلون دوليا يصل عددهم إلى ١٣٤٢ كما يبلغ عدد الطلبة ١٠٥١٣ ويبلغ عدد الطالبات ٢١٩٦٢ بإجمالي ٣٢٤٧٥. وتضم هيئة جامعة الكويت الإدارية ٣٨٠٣ موظفين يتم تدريبهم وتأهيلهم بصورة دورية للارتقاء بمستوى الأداء الوظيفي باستمرار.

٢. قسم العلوم السياسية

أنشئ قسم الاقتصاد والعلوم السياسية مع بداية تأسيس كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في عام ١٩٦٧. ومع منتصف عقد الثمانينات وتزايد عدد التخصصات العلمية في جامعة الكويت بدأ التفكير في إعادة هيكلة هذه المؤسسة العلمية وتوزيع الأقسام العلمية على الكليات القائمة إضافة إلى إنشاء عدد من الكليات الحديثة. وفي عام ١٩٩٨ تم إنشاء كلية العلوم الاجتماعية بالمرسوم الأميري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٩٨، ثم صدر قرار وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة رقم ٣١ بتاريخ ١٧/٨/١٤١٩ هـ الموافق ٦/١٢/١٩٩٨، بتحديد الأقسام العلمية التي تضمها الكلية، وأصبح قسم العلوم السياسية تابعا لكلية العلوم الاجتماعية منذ بداية العام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠.

يضم قسم العلوم السياسية (١٨) عضواً كأعضاء هيئة تدريس (ما بين مدرس ومدرس مشارك وأستاذ) من حملة الدكتوراه من الجامعات المتميزة ومن ذوي الخبرات والكفاءات المشهود لها، يحرصون على العطاء في قاعة التدريس وخارجها تحقيقاً لأهداف القسم وتمشياً مع رسالته، وتنوع الأنشطة البحثية بالقسم حيث تشمل القضايا المحلية السياسية والإقليمية إضافة إلى قضايا الفكر والثقافة المثارة على الساحة الدولية.

يوفر القسم برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية لطلبة التخصص. كما يوفر القسم فرصة لطلبة التخصصات الأخرى سواء من الأقسام التابعة لكلية العلوم الاجتماعية أو غيرها في الاستزادة من المعرفة في مجالات علم السياسة من خلال التخصص المساند.

كما بدأ قسم العلوم السياسية بطرح برنامج الدراسات العليا ومنح درجة الماجستير في العلوم

السياسية في سبتمبر عام ٢٠٠٧، وفي مايو ٢٠١١ ثم اعتماد منح أول درجة ماجستير في العلوم السياسية.

٣. خطط ومشاريع تطوير البرنامج

يعكف قسم العلوم السياسية على العمل لاستيفاء ملاحظات مؤسسة الاعتماد الأكاديمي، مثل البدء بتعيين أعضاء هيئة تدريس جدد أو ندب بعض الأساتذة الزائرين حسب احتياجات القسم من التخصصات الدقيقة المختلفة، كما ويعمل على زيادة عدد المقاعد المخصصة لخريجي العلوم السياسية للابتعاث للدراسات العليا لتهيئة صف ثان من المختصين لملء أية شواغر تدريسية أو بحثية أو إدارية في المجال التخصصي مستقبلاً.

كما أطلق مكتب الاعتماد الأكاديمي بالكلية حملته لتعزيز ثقافة تقييم المخرجات وحث جميع الأقسام العلمية على التعاون مع المكتب لاستيفاء متطلبات المرحلة المقبلة لصيانة الاعتماد الأكاديمي عن طريق قياس المخرجات التعليمية من خريجين وأساتذة وإنتاجات علمية وصولاً لتحقيق أهداف البرنامج العلمي. وبالفعل استهلّت جهود تقييم المخرجات بدءاً بمقررات برنامج الثقافة العامة، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى وهي تحديد الأهداف العامة والإجرائية لكل مقرر وتحديد أساليب قياسها التي تنوعت بين الاختبارات التحريرية والشفهية، والمشاريع الطلابية الجماعية، والتقارير والأبحاث الأكاديمية بالإضافة إلى بناء معايير تقييم Rubrics حسب طبيعة كل مقرر دراسي.

أولاً: الأهداف

لبرنامج العلوم السياسية في جامعة الكويت أهداف واضحة وعملية قابلة للتطبيق سبق أن قيمتها أكثر من جهة مختصة على مر السنين. تستمد تلك الأهداف أساسياتها منبثقة من أهداف الجامعة ككل وأهداف كلية العلوم الاجتماعية على الوجه الأخص، ويتم نشر أهداف ورؤى البرنامج في إصدارات الجامعة سواء في دليل الطالب (الورقي والإلكتروني)، أو في الكتاب السنوي الذي تصدره جميع كليات الجامعة. وهي كالتالي:

- إعداد خريجين مزودين بأحدث المعارف والمهارات التي تساعد على فهم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في العلوم السياسية والتي تتناسب مع متطلبات العمل في مجالاتها،
- تطوير قدرات الطالب البحثية التي تمكنه من الجمع بين الفهم النظري والتطبيق العملي في تحليله للظواهر السياسية بمستوياتها المختلفة (محلّية/ إقليمية/ دولية)،
- غرس مفهوم العمل الجماعي من خلال الفرق البحثية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس،
- تطوير مفهوم العمل الأكاديمي المستقل في إطار المناهج الحديثة للعلوم السياسية،
- تلبية حاجة الجامعة في تدريس علم السياسة كتخصص رئيس ومساند وتقديم مقررات اختيار حر،
- المساهمة في تطوير المعرفة العلمية في مجالات العلوم السياسية عن طريق تشجيع إجراء البحوث والدراسات ونشرها،
- المساهمة في خدمة المجتمع بتقديم الاستشارات وعقد الدورات التدريبية الهادفة إلى الارتقاء بمستوى الأداء الحكومي السياسي ورفع مستوى الوعي السياسي والثقافي لأفراد المجتمع من خلال عقد المؤتمرات والندوات السياسية والمحاضرات.^(١)

(١) الموقع الإلكتروني لكلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت (نوفمبر ٢٠١١):

وبالنظر إلى تلك الأهداف ومقارنتها بصحائف التخرج والتغييرات التي تمت عليها على مر السنين، نرى أنها متناسقة مع مضمون البرنامج وما يطرحه من مقررات، ومع التخصصات الأخرى وسوق العمل من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، نرى أن القائمين على البرنامج لا يألون جهداً في سبيل محاكاة التغييرات المطردة في حقل العلوم السياسية، في المحيط الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى متطلبات سوق العمل المحلي تحقيقاً لهدف الإعداد الحديث والمتميز للخريجين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كما هو واضح من خلال أدبيات التخصص ونقاشات الندوات الدولية فإن الحركة الأكاديمية المعاصرة تسير في اتجاه العلوم الاجتماعية الفعالة Effective Social Sciences، تلك الحركة التي تحتم إزالة الجدران وذوبان التخصصات العلمية في بعضها البعض، فقد أصبح قسم الاجتماع في جامعة ميشيغان، آن أربار (University of Michigan, Ann Arbor) مثلاً، جزءاً لا يتجزأ من أقسام الاقتصاد والعلوم السياسية ودراسات الرفاه والرعاية الاجتماعية (Welfare Studies). وبرنامج جامعة الكويت لم يكن استثناءً من هذا الاتجاه، فقد احتوت صحائف التخرج المحدثة على مجموعة من المقررات المساندة من معظم تخصصات العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع، علم النفس، الجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات)، كما وطورت الصحيفة لتشمل مقررات علمية مثل الإحصاء، وأدبية كالفلسفة والإعلام واللغات، بالإضافة لمقررات قانونية وإدارية، تحقيقاً للترابط بين التخصصات المختلفة وسعيًا للوصول للمفاهيم الشمولية والتكاملية بالنظر للقضايا السياسية من مختلف الاتجاهات (جوهر، ١٩٩٧).

وتبعاً للبرامج المتعددة التي اعتمدها الكثير من المدارس والمؤسسات الأكاديمية العالمية ذات الخبرة في مجال طرح تخصصات العلوم السياسية تدريسا وممارسة، فقد اتجه برنامج العلوم السياسية بجامعة الكويت نحو التركيز على العلاقات الدولية (International Relations)، والحكومات المقارنة (Comparative Governments)، وتعددية الفكر السياسي (Political Thought)، بالإضافة إلى دراسات المناطق (Area Studies)، والتركيز على أساليب البحث السياسي المتعددة من كمية ونوعية ومسوحات للرأي، والتي يتم التركيز عليها سواء بمقررات مناهج البحث السياسي ذاتها أو من خلال متطلبات المقررات الأخرى كأن يُطلب من طلاب المقرر تشكيل فرق بحث تقوم بجميع خطوات البحث العلمي تحت إشراف عضو هيئة التدريس، وفي بعض الحالات تصل البحوث الطلابية إلى درجة من الجودة تؤهلها للنشر العلمي بمساعدة من أستاذ المقرر.

أما أهداف خدمة المجتمع فإن مساعيها تتحقق من خلال مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالقسم العلمي بعقد الندوات والدورات التدريبية سواء لطلبة التخصص أو المهتمين من المجتمع المحلي بالتعاون مع جمعيات النفع العام والجمعيات الأهلية كجمعية الخريجين ورابطة الاجتماعيين وجمعية حقوق الإنسان. علاوة على مساهمة عدد من أعضاء الهيئة التدريسية بجهود استشارية وتوعوية في عدة مواقع ذات أهمية برسم سياسات الدولة مثل مجلس الوزراء والديوان الأميري ومجلس الأمة (البرلمان)، ووزارات الدولة على اختلافها، وبالذات وزارات وإدارات التخطيط والتنمية والأمن القومي. كما يعتبر أعضاء الهيئة التدريسية لبرنامج العلوم السياسية بجامعة الكويت ناشطين في مجالات المشاركة الإعلامية المرئية والمقروءة والمسموعة، مما يساهم في تحليل القضايا ذات الشأن المحلي وتوعية العامة والمسؤولين على حد سواء بمسببات أو ضاع معينة بالإضافة إلى استشراف المستقبل مما يتيح المجال للتخطيط المستقبلي الواعي.

وتختلف وسائل التحقق من الوصول للأهداف السابقة حسب نوعية كل هدف ومستواه التحليلي.

ففيما يختص بالأهداف الخاصة بتقييم نوعية التعليم التي يحصل عليها طلبة التخصص، تعتبر الطرق الكلاسيكية من اختبارات موحدة وفصلية ونهاية، وتقييم متطلبات كل مقرر دراسي من قبل أستاذ المقرر سواء عن طريق تقييم المشاريع البحثية أو المشاركة بالنقاش في الفصل، أو الواجبات المنزلية سبلا لتقييم إعداد الخريجين وقياس مهاراتهم البحثية والتحليلية. وبالرغم من جدوى مثل تلك الأساليب في التحقق من الوصول لأهداف البرنامج كما تعتمد عليها معظم، إن لم تكن جميع المؤسسات التعليمية، إلا أننا نرى أن مثل تلك الوسائل يجب أن تدعم بالمزيد من أساليب التقييم كإجراء الدراسات التقييمية المتخصصة على مستوى المقررات العلمية والبرنامج ككل ونوعية الخريجين وآراء أصحاب العمل. وهي ما اعتقد أنها الحلقة الأضعف في البرنامج التي قد تساهم بإعطائه حقه باعتباره أحد أنجح البرامج المقدمة على مستوى جامعة الكويت وجامعات الخليج العربي والإقليم الشرق أوسطي ككل.

ثانياً: إدارة البرنامج

بالرغم من تعاقب رئاسة القسم وتداولها بين أعضاء الهيئة التدريسية ممن تنطبق عليهم شروط رئاسة القسم كما حددتها اللوائح الجامعية، فإن البرنامج يحظى بإدارة فعالة قائمة على التشاور والمشاركة، وتعمل على نشر روح التعاون بين العاملين بالقسم العلمي وتسعى نحو تطوير مستوى البرنامج والعاملين فيه باستمرار.

١. رئيس القسم

وبالإضافة إلى المهام الإدارية لرئاسة القسم والمتمثلة بمتابعة سير العمل بالقسم العلمي والعمل كحلقة الوصل بين القسم وعمادة الكلية وإدارة الجامعة العليا، يقع على عاتق رئيس القسم رسم السياسة المستقبلية للقسم وتطلعاته والتخطيط الاستراتيجي للنهوض بمخرجاته عن طريق تلافى نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة بالبرنامج والقسم العلمي. ففي بداية فترة الترشح للحصول على منصب رئيس القسم، على جميع المرشحين تقديم خطة عملهم واستراتيجية منهجية لمدة سنتين، يحدد فيها أهدافه والإجراءات العملية للوصول إليها في ضوء إلمامه بأوضاع القسم العلمي الإيجابية والسلبية. كما تشمل مهام رئيس القسم، الدعوة لعقد اجتماعات مجلس القسم والإشراف على تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة في بداية كل عام دراسي وخلال الفصل الدراسي الأول. كما يشرف رئيس القسم على عملية تشكيل اللجان في بداية كل فصل دراسي أول من العام الجامعي وهي:

- لجنة التقرير السنوي: والمناطق بها تجميع بيانات القسم وأساتذته وطلبته وإنجازاته وإنجاز التقرير السنوي للقسم.
- اللجنة الثقافية: وتعمل على تحديث مراجع تخصص العلوم السياسية بمكتبة الكلية عن طريق طلب الإصدارات الحديثة للمجلات العلمية المختصة بالشؤون السياسية، والكتب الحديثة، وحضور معارض الكتاب المقامة في الدولة لطلب توفير الجيد منها للقسم، بالإضافة إلى المشاركة بالندوات الثقافية والأكاديمية التي تقام على مستوى القسم العلمي أو الكلية أو الجامعة أو مؤسسات المجتمع المدني.
- لجنة التخطيط والتطوير: وتختص باستشراف متطلبات القسم المستقبلية والتخطيط لتطوير مخرجاته الأكاديمية والمادية.
- اللجنة الأكاديمية ومعادلة المقررات: والخاصة بالنظر لتحديث بيانات المقررات الدراسية مع عمادة القبول والتسجيل وتولي مسؤولية تغيير أرقام أو مسميات أو شروط المقررات الدراسية التي يطرحتها القسم العلمي. بالإضافة إلى النظر بطلبات معادلة المقررات.

- لجنة الجدول الدراسي: والتي تناط بها مسئولية إعداد الجدول الدراسي للفصول (الأول والثاني والصفوي) وطرح المقررات الدراسية حسب الاحتياجات الطلابية وتخصصات وأعداد الهيئة التدريسية.
- لجنة البعثات: تعمل على دراسة متطلبات القسم المستقبلية وعلى أساسها يقوم الأعضاء بطرح احتياجات القسم من طلبة وطالبات مبتعثين، بالإضافة إلى متابعة سير دراسة معيدي البعثات للقسم وتقديم التقارير الدورية عن كل منهم لمجلس القسم لاتخاذ ما يلزم بشأنهم.
- لجنة التعيينات: وتناط بها مسؤولية تحديد احتياجات القسم لتعيين أعضاء هيئة تدريس جدد سواء بالتعيين أو كأساتذة زائرين أو بالانتداب.
- لجنة دعم البحث العلمي: وتختص بالنظر بالأبحاث المقدمة بطلبات التمويل من الجامعة والتواصل مع لجان دعم البحث العلمي على مستوى الكلية والجامعة.
- لجنة الميزانية: وتختص بتلمس احتياجات القسم من أجهزة ومعدات ومختبرات وعرضها على مجلس القسم والذي يقوم برفعها بعد الموافقة عليها لجهات الاختصاص لتوفير المطلوب حسب ميزانية الجامعة والكلية.
- لجنة الدراسات العليا: وتختص بمتابعة برامج الدراسات العليا ومتسيبها بالقسم العلمي، وتحديد احتياجات القسم ورسم الخطة السنوية لها. كما تختص بدراسة مدى الحاجة لاستحداث أو تحديث التخصصات للدراسات العليا ومتابعة تطورها.
- لجنة الاستشارات والتدريب: وتختص بالتعاون مع مكتب الاستشارات والتدريب بكلية العلوم الاجتماعية بعمل قائمة بتخصصات أعضاء الهيئة التدريسية ومجالات التدريب والاستشارات لكل منهم (Data Base) واستمرارية تحديثها لتكون مرجعا للمؤسسات المجتمع المدني والحكومي على حد سواء للتعاون في مجال تقديم الاستشارات وورش العمل والدورات التدريبية لموظفيهم أو عملائهم حسب الحاجة.

٢. الشراكات

بالرغم من قلة وجود شراكات بالمعنى الرسمي بين البرنامج وأطراف أخرى، إلا أنه وبسبب وجود العديد من الوحدات البحثية التابعة لكلية العلوم الاجتماعية ذات الصبغة السياسية في الغالب مثل: وحدة الدراسات الأوروبية والخليجية، ووحدة الدراسات الآسيوية، ووحدة الدراسات الأميركية، فإن طلبة وأساتذة البرنامج على موعد دائم مع العديد من الفعاليات التي تنظمها الوحدات مع سفارات الدول المختلفة وتستقدم العديد من الشخصيات البارزة بالمجال مما يتيح فرص تبادل الخبرات والتواصل الثقافي والأكاديمي. وقد تم مؤخرا (٢٠١٢) توقيع اتفاقية تعاون بين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وكلية العلوم الاجتماعية، تقضي بتعاون الطرفين عبر تبادل الخبرات والقيام بالأبحاث المشتركة ذات الاهتمام المشترك.

يذكر أن القانون يعطي مساحة من الحرية وفرص المشاركة لأعضاء الهيئة التدريسية باتخاذ القرارات على المستوى الفردي والمؤسسي (مستوى القسم العلمي)، سواء من خلال آلية عمل مجلس القسم بالأغلبية، أو بوضوح حقوق وواجبات عضو هيئة التدريس والأدوات الإدارية بالتعامل.

٣. ضمان الجودة لبرنامج العلوم السياسية

بدأت مساعي القائمين على برنامج العلوم السياسية الحديثة للتواصل مع مراكز وجامعات ومنظمات الاختصاص لتقييم برنامج بكالوريوس العلوم السياسية سعيا لتقديم تعليم بمعايير عالمية يرقى

لتطلعات القائمين على البرنامج والمختصين. فعلى سبيل المثال قام القسم باستخدام خبراء في مجال دراسات العلوم السياسية من كل من جامعتي هارفرد وجون هوبكنز - بالولايات المتحدة الأميركية. وقام فريق الخبراء آنذاك بمراجعة وتحليل وتقييم برنامج الدراسة في العلوم الاجتماعية واقترح مجالات عدة للتطوير وتحسين المخرجات قدمه في تقرير لزيارتهم في الثمانينات. إلا أن التقرير فقد بعد الغزو العراقي لدولة الكويت في عام ١٩٩٠م ضمن الآلاف من الوثائق والتقارير والمستندات التي لم يُستدل على أي منها بعد التحرير وخلال مرحلة الإعمار وإعادة العمل بجامعة الكويت في جميع كلياتها.

ومن خلال مقابلة مع عميد كلية العلوم الاجتماعية حالياً ورئيس قسم العلوم السياسية سابقاً، الدكتور عبد الرضا أسيري، ذكر أن تقرير المحكمين من جامعتي هارفرد وجون هوبكنز جاء إيجابياً بعمومه، وقد قدم توصيات بضرورة البدء بتقديم الدراسات العليا بتخصص العلوم السياسية (والتي لم تكن مطروحة في ذلك الوقت) نظراً لوجود البنية الأساسية اللازمة أكاديمياً وإدارياً ومادياً للبدء بطرح برامج الماجستير كخطوة أولى يعقبها التفكير بطرح برنامج للدكتوراه. كما قدمت بعض المقترحات بتضمين صحيفة التخرج للمقررات تعزيز ثقافة الاختلاف والتنوع الفكري. إلا أن تقرير التقييم ركز بشكل أكبر على ضرورة العمل على تعزيز ديناميكية التواصل والتفاعل بالقسم العلمي نظراً لما كان يشوب القسم وعلاقاته آنذاك من شد وجذب والعديد من الصراعات السياسية والفكرية. وبالفعل، عمل أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية على تعزيز الجوانب الإيجابية التي جاءت بتقرير المحكمين من تنوع الخلفيات الثقافية والنظرية لأعضاء الهيئة التدريسية وتنوع المقررات الدراسية التي يطرحها القسم، ومعالجة أوضاع ديناميكيات التواصل بين أعضاء الهيئة التدريسية عن طريق فتح قنوات الاتصال الرسمي وغير الرسمي والعمل على التقارب في وجهات النظر والوصول للحلول الوسط باتباع اللوائح والقوانين في فض النزاعات وتعزيز العلاقات الاجتماعية والمهنية بين الأعضاء.

وفي عام ٢٠٠٤، قام القسم بالتواصل مع المؤسسة الأميركية للعلوم السياسية (The American Political Science Association) بغرض الحصول على عضويتها والتعاون معها في مجال تقييم البرنامج الدراسي لدرجة البكالوريوس تمهيداً لنيل الاعتراف الأكاديمي منها. إلا أنه اتضح أن المؤسسة لا تملك صلاحيات منح البرامج الاعتماد الأكاديمي أو حتى إصدار وثيقة رسمية تشير لتوافق البرنامج ومكوناته مع معايير المؤسسة.

في نفس الفترة الزمنية تقريباً، أي خلال الجزء الأول من الألفية الجديدة، دأبت كلية العلوم الاجتماعية ككل على السعي نحو إيجاد سبل للنهوض بمستوى برامجها الدراسية عن طريق التعاون مع مؤسسات الاعتماد الأكاديمي العالمية سعياً للارتقاء بمعايير التعليم الجامعي بالكلية نحو الامتياز. وبعد تدارس الموضوع ومناقشته على مستوى الأقسام العلمية والكلية والجامعة، تم اتخاذ قرار التعاون مع الأكاديمية الأميركية للعلوم الإنسانية (-The American Academy for Liberal Education) (AALE) على أن يركز التعاون على برنامج الثقافة العامة الذي تطرحه الكلية لجميع طلبتها على اختلاف تخصصاتهم بالدرجة الأولى وعلى التخصصات الدقيقة بشكل أعم، نظراً للعمومية تخصص المؤسسة. وتعتمد مؤسسة الأكاديمية في تقييمها للبرامج الدراسية الجامعية على مبدأ تعزيز فكر التعليم المستمر والتعلم الذاتي استناداً إلى تنمية مجموعة من المهارات السلوكية والفكرية والبحثية سبيلاً لتعميق الفكر التعليمي لدى خريجي البرامج الإنسانية المختلفة. فكرة التطوير المهاري للطلبة حظيت باهتمام المسؤولين في كلية العلوم الاجتماعية وأقسامها المختلفة بما فيها قسم العلوم السياسية.

وبدأ مشوار التعاون مع الأكاديمية من قبل جميع تخصصات الكلية مع التركيز على مقررات الثقافة العامة (General Education Program) وهي مجموعة المقررات العامة التي تطرحها الكلية والتي يتم من خلالها تنمية مجموعة من المهارات مثل: التفكير النقدي، مهارات الاتصال اللغوي الكتابي واللفظي التعبيري، حرية الفكر والتعبير، التعددية الثقافية، مهارات تحليل الظواهر الاجتماعية، مهارات الاستقصاء العلمي، المهارات الرياضية والعلمية، مهارات البحث العلمي والإحصاء. وفي نوفمبر ٢٠٠٩ استقبلت كلية العلوم الاجتماعية وفدا رسميا من أعضاء ومستشاري الأكاديمية بالإضافة لمحكمين مختصين لكل برنامج من البرامج العلمية الست التي تطرحها الكلية بما فيها برنامج العلوم السياسية. استغرقت الزيارة ثلاثة أيام تم خلالها استيفاء جدول الزيارات واللقاءات الرسمية التي أعدته الكلية عن طريق مكتب الاعتماد الأكاديمي التابع لها. وتخلل الزيارة لقاءات مع مسؤولي البرامج الأكاديمية والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، بالإضافة إلى عميد الكلية ورؤساء الأقسام العلمية التابعة لها، بالإضافة إلى لقاءات مع جميع أعضاء الهيئة التدريسية لكل مقيم من المؤسسة حسب اختصاصه، علاوة على حضور بعض الفصول الدراسية ولقاء مجموعات من الطلبة المتسبين للتخصصات المختلفة بالكلية.

وبعد الزيارة، قدم رئيس وفد الزيارة التقييمية تقريرا تفصيليا عن مشاهدات الفريق وملاحظاته للكلية بشكل عام ولكل من تخصصاتها على وجه التحديد كما صاغها المحكمون المشاركون بالزيارة. ولقد جاء التقرير إيجابيا بشكله العام مما استحق منح كلية العلوم الاجتماعية للاعتماد الأكاديمي غير المشروط من قبل الأكاديمية لمدة خمس سنوات تنتهي في يونيو ٢٠١٥.

نستطيع تلخيص ما جاء من ملاحظات من قبل المحكم لبرنامج العلوم السياسية ورئيس فريق الزيارة الميدانية للخبراء بالنقاط التالية:

- وجود مشكلة في استيعاب أعداد خريجي التخصص المتزايدة في سوق العمل،
 - تزايد الطلب على تخصص العلوم السياسية مع قلة التوظيف لأعضاء الهيئة التدريسية تسبب بكم حجم الفصول وارتفاع معدل الطلبة لكل أستاذ جامعي مما يحد من فرص انتهاز منهجية التعليم الحر والنقاش المفتوح في الفصل الدراسي وتعزيز أسلوب المحاضرات أحادية الاتجاه حيث يحاضر الأستاذ ويتابعه الطلبة بنسبة مشاركة أقل.
 - التحقق من وجود حرية الرأي وحرية التعبير في البرنامج سواء للطلبة أو أعضاء هيئة التدريس في التدريس والبحث والنشر العلمي، مع وجود بعض الضوابط والاحترافات الخاصة بموضوعات الدين أو الأسرة الحاكمة.
 - حاجة البرنامج لطرح مقررات بنظام الحلقة الدراسية لتحفيز التعلم بالمشاركة من قبل الطلبة.
 - قلة المصادر الحديثة باللغة العربية واعتماد غالبية الأساتذة على ترجمة بعض المصادر إلى العربية بأنفسهم مما يعني الاعتماد على مراجع ثانوية أكثر من الرئيسية حيث الاقتباس والترجمة،
 - التركيز على النشر العلمي في نظام الترقيات لأعضاء هيئة التدريس مقارنة بالتدريس وخدمة المجتمع
 - اقتراح استحداث مقرر أشبه بمشروع تخرج (Capstone Course) لبرنامج البكالوريوس في العلوم السياسية.
- كما وتستمر جهود القسم العلمي لإخضاع البرنامج للتقييم الخارجي، ويسعى لاستمرار صيانة

حصوله على ضمان الجودة الخارجي بعد الحصول عليه في عام ٢٠١٠ من قبل الأكاديمية الأمريكية كجزء من برامج كلية العلوم الاجتماعية التي اعتمدت جميعها دولياً دون شروط. أحد أهم الجهود بهذا الشأن كان تشكيل لجنة "تقييم مخرجات برنامج الثقافة العامة" والذي يضم في عضويته ممثلاً من كل من الأقسام العلمية الخمسة بالكلية، وتناط باللجنة مسؤولية العمل على رسم خطة تقييم المخرجات التعليمية بدءاً بمقررات الثقافة العامة والانطلاق منها نحو خطة أشمل لتقييم البرامج التخصصية لكل قسم علمي بعدها. وبالرغم من جهود الكلية ومكتب الاعتماد الأكاديمي التابع لها لاستكمال جهود تقييم البرامج والمقررات والتي بدأتها منذ فترة طويلة وعززها نيل الاعتراف الأكاديمي بنهاية عام ٢٠١٠، إلا أن الواقع يشير إلى تخاذل العديد من أعضاء هيئة التدريس بالمشاركة بجهود عملية تقييم المخرجات إما لاذحام جداولهم العملية بأولويات البحث العلمي والتدريس واللجان وغيرها، أو لجهل نسبة كبيرة منهم بأساليب وطرق التقييم المختلفة، أو بضعف ثقافة التقييم وأهميتها سواء بين أعضاء الهيئة التدريسية في البرنامج، أو القائمين على الإدارة العليا في الجامعة ككل.

ثالثاً: الموارد الأكاديمية

يوفر برنامج العلوم السياسية بجامعة الكويت هيئة تعليمية كافية في عددها واختصاصاتها وكفاءاتها، ويتم التأكيد على ضمان عضوية الأفضل والأكثر مهنية من بين المتقدمين لشغل وظيفة عضو هيئة تدريس عن طريق غربلة جميع المتقدمين باتباع نظام دقيق من الشروط والمؤهلات مثال التخصص الدقيق للمتقدم ومعدلات التخرج وجهة التخرج أو الجامعة التي حصل منها على الدرجة العلمية، حيث تشترط جامعة الكويت لقبول المتقدمين أن يكونوا من خريجي أفضل خمسين برنامج عالمي بالتخصص، كما تشترط أن يكون المتقدم من مبعثي الجامعة. بالإضافة إلى الدرجة العلمية، يشترط بالمقدمين - من غير معيدي بعثات الجامعة - نشاطاً أكاديمياً بحثياً منشوراً بالمجلات العلمية المحكمة حتى يتم النظر بطلب التعيين أو الانتداب بالقسم.

أما نظام الترقيات لأعضاء هيئة التدريس فقد صيغ بشكل يحفز الإنتاج العلمي والمشاركة المجتمعية والكفاءة التدريسية كما هو موضح بالنظام التالي:

١. الترقية

تتكون معايير الترقية من البنود الثلاثة التالية: التدريس والإرشاد، الأبحاث والنشر العلمي، خدمة الجامعة والمجتمع. ويقع على عاتق المتقدم ورئيس القسم العلمي تقديم كافة المعلومات التي توثق درجة المشاركة والإنجاز في الأنشطة الأكاديمية، وتقع مسؤولية تقييم درجة المشاركة على رئيس القسم، ويبين الملحق بهذا النظام عناصر كل معيار وأدوات التقييم.

وفيما يلي توصيف لكل معيار من المعايير الثلاثة المطلوبة للترقية:

أ. التدريس والإرشاد

يعد التدريس الفعال من أهم واجبات عضو هيئة التدريس، ويصدق هذا القول بصورة خاصة على جامعة الكويت في هذه المرحلة من نموها حيث يحظى تدريس طلبة الإجازة الجامعية وطلبة الدراسات العليا بالمكانة الأولى في الأنشطة الأكاديمية، ومن الضروري أن تقدم حجج مدعمة بالوثائق عن مقدرة المتقدم وتفانيه في التدريس، آخذين بعين الاعتبار العناصر التالية بما يتناسب مع طبيعة التخصص في كل كلية:

- اتباع طرق ووسائل التدريس المتطورة ومدى مساهمته في تطويرها، والقدرة على إثارة الحماس للعلم والاهتمام به لدى الطلبة، والقدرة على التعبير وتنمية مهارات اكتساب المعرفة.

- الكفاءة في إرشاد وتوجيه الطلبة في المسار الأكاديمي، ومدى مساهمته في الإعداد الجيد والمناسب للطلبة الذين قام بتدريسهم وإرشادهم.
- مدى تمكنه من المادة العلمية التي تتضمنها المقررات التي يدرسها، ومدى التزامه بالساعات المكتبية، وتنوع المقررات التي قام عضو هيئة التدريس بتدريسها في مجال تخصصه.
- تصميم الاختبارات والجدية في تنفيذها من حيث عددها ومواعيدها، وأسلوب توزيع الدرجات في ضوء القواعد واللوائح المنظمة.
- مدى المساهمة في الإشراف على المشاريع الطلابية، والمشاركة في تأليف الكتب الدراسية، إلخ.
- الإنجازات في مجال الأبحاث العلمية والمشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية وورش العمل في مجال التدريس.
- ب. الأبحاث والنشر العلمي
 - يتعين الاهتمام بإنجازات المتقدم العلمية وصددها في المجتمع الأكاديمي في مجال تخصصه الدقيق العام، ويتعين توافر الأدلة عن درجة تأثير المرشح من منظور مجال تخصصه الدقيق وأيضاً من المنظور الواسع للمجتمع الأكاديمي والمهني بناء على العناصر التالية:
 - الإنتاج العلمي المنشور للمتقدم والمتمثل في الأبحاث والكتب والأعمال الابتكارية.
 - مكانة المتقدم في حقل التخصص العلمي عبر إنجازاته.
 - مساهمات المتقدم في برامج الأبحاث بالقسم والجامعة وخارجه.
 - ت. خدمة الجامعة والمجتمع
 - يتعين الاهتمام بإسهام عضو هيئة التدريس في خدمة الجامعة والمجتمع، والمقصود بالخدمة هنا، ما يقدمه عضو هيئة التدريس تكليفاً أو تطوعاً من خدمات بمجال اختصاصه، أو حسب إمكاناته وخبراته، التي تساهم في بناء وتطوير الجامعة والإيفاء بمتطلبات إدارتها، وفي تطوير رقي المجتمع، وعلى وجه التحديد يختص هذا المعيار بالعناصر التالية:
 - مساهمات المتقدم في الأعمال الإدارية وأعمال اللجان على مستوى القسم والكلية والجامعة.
 - مساهمات المتقدم في خدمة المجتمع.
 - الأنشطة والإنجازات في حقل المهنة.

ويعتبر برنامج العلوم السياسية بشكل خاص، وبرامج كلية العلوم الاجتماعية بشكل عام من أبرز البرامج "مجتمعيًا"، من خلال المشاركات العديدة لمنتسبيها في وسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى الأنشطة التي تنظمها وتديرها الكلية بكفاءة لمختلف مكونات المجتمع. ففي تقرير جمعية الشفافية الكويتية في رصد أحوال الشفافية في جامعة الكويت لشهر يونيو من عام ٢٠١٢، ذكر التقرير البيان التالي: "ويضاف إلى رصيد الكلية العلمي -بالإشارة إلى كلية العلوم الاجتماعية- رصيد مجتمعي أيضاً، حيث يبدو أن التخصصات القريبة من "هموم" المجتمع جعلت الكلية الأشهر والأكثر فعالية مجتمعيًا رغم قلة انشطتها لكنها تبقى الأكثر فعالية مقارنة بزميلاتها في تقديم دراسات وندوات تتماشى واهتمامات الشارع والرأي العام، الأمر الذي تقدمه الكلية كجزء من رسالتها في "الاسهام في حل مشاكل المجتمع تحقيقاً للتنمية الشاملة" (جمعية الشفافية الكويتية، ٢٠١٢).

ث. متطلبات الترقية

تتطلب الترقية لمنصب أستاذ مساعد إثبات الجدارة والتفوق تحت معيار التدريس والإرشاد ومعيار

الأبحاث والنشر العلمي، كما تتطلب أيضاً إثبات الجدارة تحت معيار خدمة الجامعة والمجتمع. أما الترقية لمنصب الأستاذية فتتطلب أداءً متفوقاً وفق كل معايير الترقية الثلاثة مع تحقيق امتياز في التدريس أو الأبحاث والنشر العلمي، يصاحبه امتياز في خدمة الجامعة والمجتمع. ويجب أيضاً توافر الأدلة على المكانة المهنية للمتقدم نتيجة لإنجازاته الأكاديمية وعلى ما يطمئن على استمرارية الأداء بكفاءة عالية.

يستبعد من الإنتاج العلمي المتقدم به للترقية المفردات المنشورة قبل الحصول على الدكتوراه أو المشتقة بصورة مباشرة من أطروحتي الماجستير والدكتوراه، ولكن يتم اعتماد الأبحاث والكتب التي تستند على تطور مادة أو أفكار وردت في الأطروحات العلمية، كما يستبعد الإنتاج العلمي الذي سبق أن تقدم به المتقدم في ترقية سابقة.

عند الترقية لدرجة أستاذ مساعد يشترط تقديم خمسة أبحاث كاملة (Full Length) على الأقل منشورة أو مقبولة للنشر في مجالات علمية محكمة، على أن يكون واحد منها على الأقل منشوراً في مجلة علمية عالمية محكمة ومعروفة في حقل التخصص.

ويجب أن يكون المتقدم هو الباحث الوحيد أو الأول في ثلاثة منها على الأقل، على أن تكون هذه الأبحاث منشورة أو مقبولة للنشر على مدى شغل الدرجة الأكاديمية، وأن يكون قد تم فعلاً نشر نصفها على الأقل.

عند الترقية لدرجة أستاذ يشترط تقديم عشرة أبحاث (Full Length) منشورة أو مقبولة للنشر في مجالات علمية محكمة، على أن يكون بحثان منها على الأقل في مجالات علمية عالمية محكمة ومعروفة في حقل التخصص. ويجب أن يكون المتقدم هو الباحث الوحيد في واحد منها أو الأول في خمسة منها على الأقل، على أن تكون منشورة أو مقبولة للنشر على مدى شغل الدرجة الأكاديمية، وأن يكون قد تم نشر نصفها على الأقل.

يقوم المحكمون بتقييم مفردات الإنتاج العلمي وذلك باستخدام استمارات خاصة لهذا الغرض، كما يقوم كل محكم بإعطاء تقدير لكل مفردة وذلك على سلم يتدرج من واحد إلى خمسة (ما بين ضعيف وممتاز). في كل الأحوال يجب ألا يقل متوسط التقدير لكافة المحكمين عن ثلاث درجات.

ويتم اتباع اللوائح والقواعد سابقة الذكر على أرض الواقع من قبل اللجان المختصة والرقابية تحقيقاً لمبادئ العدالة والمساواة وتجنباً لأي نوع من التمييز والعنصرية بشتى أنواعها. إلا أن كيفية تحديد بعض هذه المعايير تعريفاً إجرائياً غير قابل للجدل تعتبر سهلاً ممتنعاً ضمن بعض المعايير كمعيار خدمة المجتمع على سبيل المثال. فالبعض قد يرى أن تقلد عضو هيئة التدريس منصب مستشار لدى جهات الدولة المختلفة خارج الجامعة ضرباً من ضروب خدمات المجتمع، بينما قد يراها آخرون انشغالاً عن التركيز بالبحث العلمي والتدريس. كما أن معيار قياس التميز في التدريس يعتبر معياراً فضفاضاً وغير محدد الملامح بدقة تبعاً لضعف أنشطة تقييم التدريس المتبعة بجامعة الكويت ككل، وبرنامج العلوم السياسية لا يشكل استثناء عن تلك القاعدة. فالأسلوب الوحيد للتقييم الموثق هو تقييم الطالب للأستاذ والمقرر والذي يتم استيفاءه من قبل جميع الطلبة في كل فصل دراسي، عدا ذلك يقوم رئيس قسم الأستاذ المتقدم بطلب الترقية بتقييم مدى امتياز التدريس لديه، ولا يخضع ذلك التقييم لمعايير محددة بدقة وقد يترك ذلك الباب مفتوحاً لاجتهادات قد تبتعد عن الموضوعية لأي سبب متعمد أو غير متعمد.

٢. أنصبة أعضاء الهيئة التدريسية

يتحدد العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس بـ٩ وحدات دراسية (ثلاثة مقررات دراسية) لكل فصل دراسي اعتيادي (الفصل الدراسي الأول والثاني)، ويتلقى عضو هيئة التدريس مكافأة إضافية لدى اختياره تدریس مقررات إضافية بحد أقصى مقررین دراسيين في الفصل الاعتيادي. أما الفصل الصيفي فيعتبر "عمل مقابل أجر"، يتلقى عنه عضو هيئة التدريس مكافأة محددة لقاء تدریسه لمقرر واحد، كما يتلقى مكافأة مستقلة للعبء التدريسي الإضافي بواقع مقرر إضافي واحد حسب احتياجات الطلبة والتي يقرها مجلس القسم بتوصية من لجنة الجدول الدراسي قبيل كل فصل دراسي.

أما رؤساء الأقسام والعمداء المساعدون والعمداء فيكون العبء التدريسي الاعتيادي لهم ٣ وحدات (مقرر واحد) ويستحقون مكافأة العبء الإضافي لدى اختيارهم تدریس مقرر آخر إضافي بثلاث وحدات.

ولقد سجلت معدلات نسبة الطلبة لكل أستاذ في الشعب في السنوات الخمس الأخيرة بالمتوسط ٣٧/١ في مقررات التخصص، و ٤٥/١ في مقررات المداخل والتي يطرحها القسم ضمن برنامج الثقافة العامة لمختلف التخصصات الجامعية.

وخلال السنتين الماضيتين، واجهت الجامعة أزمة قبول أكبر تمثلت بتخرج أعداد أكبر من المتوسط المتوقع من طلبة وطالبات الثانوية العامة بمعدلات عليا تناسب والمعدلات المطلوبة للقبول بالجامعة. وتعاملت وزارة التربية والتعليم العالي مع الأزمة عن طريق طرح أكثر من حل في ظل ضغوط نيابية وأهلية مطالبة بقبول جميع المتقدمين للقبول بالجامعة بمختلف تخصصاتها وكلياتها ممن تنطبق عليهم الشروط مبررين ذلك بالحق الذي كفله الدستور الكويتي بالتعليم العالي. كان من ضمن الحلول المطروحة تمديد ساعات العمل بالجامعة وطرح المقررات الدراسية من الساعة الثامنة صباحا وحتى الثامنة مساء. كما زادت من القيمة المالية لمستحقات أعضاء الهيئة التدريسية لدى تدریسهم عبئا إضافيا على العبء التدريسي الاعتيادي، وسمحت للأساتذة بطرح خمسة مقررات دراسية (١٥ وحدة دراسية) بالفصل الواحد (العبء الاعتيادي هو ٣ مقررات دراسية بـ٩ وحدات دراسية) لاستيعاب تلك الأعداد. ويصرح المختصون بالإدارة العليا بالجامعة بأن هذه الأطروحات والحلول تعتبر مؤقتة وسيتم الاستعاضة عنها في المستقبل القريب ببدايل وحلول بعيدة المدى كالانتقال لمباني جامعة الكويت الحديثة في منطقة الشدادية، والتوسع في المباني الحالية، وعودة معيدي البعثات لأقسامهم العلمية بعد إتمام متطلبات الحصول على الدرجات العلمية التي أوفدوا من أجلها وانضمامهم للهيئة التدريسية، بالإضافة للتوسع بمنح الدراسة في الجامعات الأهلية والخاصة داخل الكويت وخارجها لتقليل الضغط على القبول بجامعة الكويت.

ويساند مهام أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية موظفون أكاديميون وإداريون محدودي المهام، بواقع خمسة من المدرسين المساعدين وخمسة من الإداريين. ويقوم موظفو الوظائف المعاونة باستيفاء مهام واجباتهم وما يناط بهم من مسؤوليات من قبل القسم العلمي، إلا أن تعيين المزيد من المدرسين المساعدين والسكرتارية سيساهم برفع أداء القسم العلمي للأفضل.

٣. نظم الابتعاث

تسير نظم الابتعاث وفق نظام متكامل لخطة البعثات الدراسية. وبشكل عام، يخصص مقعدان دراسيان لكل برنامج علمي كل عام، ويترك للقسم العلمي تحديد التخصصات الدقيقة المطلوبة حسب الحاجة وخطة القسم المستقبلية. تحدد شروط الابتعاث لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه تبعا لشروط

كلية الدراسات العليا والجامعة ممثلة بإدارة العلاقات الثقافية، ويشترط للابتعاث حصول المتقدم على قبول من إحدى البرامج التي يعد القسم لائحة بأفضلها عالمياً. ويعتبر افتتاح برنامج للماجستير ضمن برنامج العلوم السياسية بالقسم أحد أهم الإضافات التي فتحت المجال للابتعاث لمستكملي البرنامج لنيل درجة الدكتوراه فقط وفق الشروط ذاتها.

رابعاً: المنهاج

يقدم برنامج البكالوريوس بالعلوم السياسية بجامعة الكويت منهجاً يتمتع بالاتساق الداخلي بين مكوناته والتوافق الخارجي مع أهداف البرنامج ورسالة الجامعة ككل. كما يتلاءم مع متطلبات تنوع الطلاب وخلفياتهم الثقافية والشخصية والنظرية وطموحاتهم العملية، ويساهم منهج البرنامج بإعداد خريجه لمتابعة الدراسات العليا محلياً وعالمياً عن طريق تقديم برنامج يتصف بالحدثة ومواكبة التغيرات الحديثة في المجتمع والمعايير العالمية في أن معالجوه، (١٩٩٣). يقوم البرنامج بالتحقق من تلك المعايير عن طريق مواصلة تقييم البرنامج خارجياً بالتعاون مع الهيئات المختصة (راجع فقرة إدارة البرنامج). والجدير بالذكر هنا أنه لم يسبق لأي من خريجي البرنامج التعرض لمشكلات معادلة مقررات أو مصادقة شهادة البكالوريوس عند التقدم لبرامج الدراسات العليا في أفضل الجامعات العالمية وأرقاها بالتصنيفات الدولية، مما يؤكد مواكبة البرنامج ومكوناته لمعايير الامتياز العالمية المتعارف عليها.

١. البرنامج الأكاديمي لبكالوريوس العلوم السياسية

يشترط البرنامج على المنتسب دراسة ١٢٦ وحدة دراسية ما بين وحدات دراسية إلزامية واختيارية وذلك في المجالات المختلفة.

ومن المقررات الإلزامية للتخصص: مقدمة في العلوم السياسية، حكومة وسياسة الكويت، الفكر السياسي الغربي، الفكر السياسي الإسلامي، طرق بحث، نظم سياسات مقارنة، مقدمة في السياسة الدولية، تنظيم دولي، إلخ بالإضافة إلى العديد من المقررات الأكاديمية الإلزامية والاختيارية. والطلبة الذين يختارون تخصصهم المساند من قسم العلوم السياسية يدرسون (٢٤ وحدة) من مقررات قسم العلوم السياسية وهي موزعة على النحو الآتي:

- مقدمة علوم سياسية (١٠١)
- حكومة وسياسة الكويت (١٠٣).
- يختار الطالب ٣ مقررات من المقررات الإلزامية التي يطرحها القسم مع مراعاة المتطلبات السابقة لكل مقرر إن وجدت.
- يختار الطالب ٣ مقررات من المقررات الاختيارية التي يطرحها القسم بواقع مقرر من كل مجموعة من المجموعات الثلاث التي يطرحها القسم.

ويضع القسم خطة لتطوير برنامجه الأكاديمي ليتفق مع التطورات في حقل العلوم السياسية وكذلك في مجال العلاقات الدولية إضافة إلى أن القسم يسعى لتحقيق المزيد من الارتباط الأكاديمي بينه وبين الأقسام العلمية في كلية العلوم الاجتماعية (الجغرافيا - علم النفس - الاجتماع - والخدمة الاجتماعية).

٢. مكونات المنهج وتوصيف المقررات

يدرس كل طالب من طلبة كلية العلوم الاجتماعية، بمن فيهم طلبة وطالبات العلوم السياسية، مقررات الثقافة العامة (٤٢) وحدة دراسية تغطي القدرات والمهارات التي صاغتها أكاديمية (AALE)

للاعتقاد الأكاديمي، على النحو التالي:

- مهارات الاتصال الشفاهي والكتابة السليمة باللغة العربية (مقران في اللغة العربية، والمهارات المعلوماتية والبحث العلمي)،
 - مهارات فكرية في فهم وتقدير الثقافة الوطنية والعربية والإسلامية (مثل مقررات: تاريخ الكويت الحديث المعاصر، جماليات الأدب العربي، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية)،
 - مهارات اللغة الإنجليزية (مقران)،
 - مهارات فهم واستقصاء الظاهرة السلوكية والاجتماعية (مثل مقررات: جغرافيا الإنسان والبيئة، مدخل إلى علم النفس، مدخل رعاية وعمل اجتماعي، مدخل إعلام، مبادئ اقتصاد، مدخل علم اجتماع، مدخل أنثروبولوجيا)،
 - مهارات التحليل النقدي (مثل: تقدير الفن، الثقافة والأدب في الكويت، مدخل إلى المنطق، أساليب التفكير النقدي الإبداعي، جماليات الأسلوب القرآني)،
 - مهارات التحليل الكمي والإحصاء (رياضيات أولية، مدخل إحصاء)،
 - مهارات فكرية في فهم وتقدير التعددية الثقافية (مثل: المرأة والسياسة من منظور مقارن، الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العلاقات الدولية المعاصرة)،
 - مهارات الاستقصاء الموضوعي للظاهرة العلمية (مثل: الكيمياء والحياة، مدخل أحياء، الطاقة)،
 - مهارات فكرية في التحليل الأخلاقي لمبادئ وقضايا العلوم السياسية والاجتماعية (مثل: الثقافة القانونية، حقوق الإنسان، ثقافة الحوار والسلم الاجتماعي، الأخلاق والمجتمع الحديث).
- ويساهم قسم العلوم الاجتماعية ببرنامج الثقافة العامة من خلال طرح مقررات:
- مدخل إلى العلوم السياسية (١٠١)
 - حكومة وسياسة الكويت (١٠٣)
 - المرأة والسياسة من منظور مقارن (١٠٥)
 - العلاقات الدولية المعاصرة (١٠٦)
 - ثقافة الحوار والسلم الاجتماعي (١٠٨).

أما مقررات صحيفة التخرج للتخصص فتتضمن -بالإضافة لما سبق ذكره من مقررات الثقافة العامة- مقررات "التخصص الرئيسي" وتنقسم إلى ٤٥ وحدة دراسية إلزامية + ١٥ وحدة دراسية اختيارية يحددها طالب التخصص من إحدى مجموعات ثلاث هي: السياسة الدولية / النظم المقارنة / الفكر والثقافة. وأخيراً متطلبات التخصص المساند الذي يختاره الطالب من الأقسام والتخصصات الأخرى مما تعرضه الجامعة بعد موافقة القسم العلمي للتخصص المختار بالإضافة لموافقة قسم العلوم السياسية.

وبمراجعة منهج تخصص العلوم السياسية، نجده منهجاً متكاملاً يحرص على التنوع المهاري والخبراتي (Breadth)، وبالمقابل فإنه يحرص على توفير الفرص للتخصص الدقيق (Depth) ضمن منطقة اهتمام الطالب سواء في السياسات المقارنة أو دراسات المناطق أو التنوع بمدارس الفكر السياسي، وهي الأطر الأكثر تداولاً في إطار التوجهات المعاصرة في حقل العلوم السياسية عالمياً.

توجه المنهج هو فتح مناهج العلوم السياسية لمتنسيبه من الطلبة المجال للتسجيل في مقررات اختيارية كما يرونها موائمة لتوجهاتهم الفكرية وخططهم الدراسية، حيث يطرح القسم أكثر من مقرر اختياري بكل فصل دراسي لتحقيق التنوع المطلوب. وتطرح صحيفة التخرج مقررات متنوعة تعطي

الطلبة المجال للاطلاع على نماذج وأطر مختلفة من الفكر والتوجه والتنظير والتطبيق. (مقررات السياسة الدولية، النظم المقارنة، التعدد الفكري والثقافي).

أرى أن من أبرز نقاط ضعف البرنامج من ناحية المنهاج هي ندرة فرص التدريب الميداني العملي للطلبة، واقتصار التدريس على الجانب الأكاديمي التنظيري، فيما عدا اجتهادات عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في تعريض طلبة مقرراتهم لتجارب ميدانية حية، كاصطحابهم في زيارات ميدانية لمواقع عمل ذات صلة وثيقة بتخصصهم (مثال وكالة الأنباء الكويتية، مجلس الأمة، مبنى التلفزيون، الخ).

خامسا: التعليم والتقييم

يقدم البرنامج تعليما حديثا يعتمد على استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة لإيصال أهدافه التعليمية والتدريبية ولاسيما تقنية الاتصال والمعلوماتية لما لها من أهمية قصوى في مجالات دراسات العلوم السياسية لالتصاقها بتخصصات العلاقات العامة والإعلام والصحافة التحليلية والتثقيفية. فعلى سبيل المثال، تستخدم الفصول الذكية المتوفرة في الكلية في القيام بمحاضرات ونقاشات مشتركة بين طلبة بعض مقررات البرنامج ونظرائهم من جامعات أميركية وأوروبية وعربية بطريقة الـ (Conference Call & Distance Learning)، حيث يتاح للطلبة من الجانبين التواصل الحي عبر الكاميرات والإنترنت مع بعضهم البعض لمناقشة قضايا مشتركة. كما يستخدم العديد من أساتذة العلوم السياسية أدوات التواصل الحديثة كبرنامج الـ (Black Board) و (Oracle) والبريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي في تسهيل التواصل فيما بين الطلبة وبين عضو هيئة التدريس لزيادة التفاعل الأكاديمي وتعميق الفائدة. ويتصف البرنامج بالمرونة اللازمة للتعديل والتغيير والاستحداث بما يتلاءم ومواكبة تغيرات الساحة السياسية المحلية والإقليمية والعالمية، عن طريق تواصل القائمين على البرنامج مع جهات التحكيم والتقييم العالمية، للوقوف على أهم التحديات والتطورات في المجال.

بالرغم من اعتماد البرنامج على أسلوب المحاضرات في التعليم حيث يقع العبء الأكبر في عملية نقل المعلومة والتعلم على عاتق أستاذ المقرر، إلا أن أساليب التدريس تتنوع وتتمايز تبعاً لخلفيات أعضاء هيئة التدريس النظرية والأكاديمية والتفضيل الشخصي لأسلوب معين عن سواه، بالإضافة لتنوع المقررات الدراسية ذاتها من حيث العمومية أو التخصص الدقيق. فعلى سبيل المثال، يعتمد تدريس مقررات المدخل للعلوم السياسية وبعض المقررات التمهيدية من برنامج الثقافة العامة على أسلوب المحاضرات بشكل كبير واعتماد أسلوب الاختبارات التحريرية الوسيلة الرئيسة لتقييم أداء الطلبة ومخرجات المقرر بسبب كبر حجم تلك الفصول عادة وتباين تخصصات طلبتها على امتداد التخصصات التي تطرحها جامعة الكويت بدءاً من علوم الشريعة، مروراً بالتربية والآداب، ووصولاً للطب والهندسة، وغيرها من التخصصات. فيعمد مدرسو تلك المقررات العامة إلى عدم الخوض في أعماق التخصص بل بإعطاء مقدمة عامة وشاملة عن المواضيع المطروحة. وتخضع غالبية أساليب تقييم الطلبة ووضع الأسئلة لكل عضو هيئة تدريس على حده، إلا أن هناك توجهاً عاماً بجامعة الكويت نحو اعتماد كتاب موحد للمقررات التمهيدية (مدخل إلى العلوم السياسية، مدخل إلى علم النفس، مدخل إلى علم الاجتماع)، وبالتالي اعتماد اختبارات نهائية ونصف فصلية موحدة، يتعاون أساتذة المقرر على صياغة أسئلتها عن طريق بناء قاعدة من بيانات الأسئلة المتعددة يتم الاختيار منها في كل فصل دراسي.

أما مقررات التخصص الدقيق، فعادة ما تكون أصغر حجماً وتدرس بطريقة أعمق للمحتوى العلمي نظراً لاستيفاء الطلبة المسجلين بها لمتطلبات التخصص واجتيازهم للمقررات التمهيدية والتأسيسية

لكل منها. مما يعطي لعضو هيئة التدريس مساحة أكبر للتفرد والأصالة باختيار محتوى المقرر وأسلوب التقييم وطرق التدريس مقارنة بتدريس مقررات الثقافة العامة والتي تسبب توحيد الكتاب والاختبار لها في شيء من التحديد. كما وتتنوع أساليب تقييم الطلبة ومخرجات المقررات الدراسية في تلك المقررات التخصصية بين المناقشات الجماعية، والاختبارات التحريرية، والمشاريع الطلابية الفردية منها والجماعية، وإعداد التقارير والأبحاث الأكاديمية.

سادسا: فرص التعلم

يقدم البرنامج لمنتسبيه من الطلبة والطالبات فرصا عادلة لمتابعة تعليمهم والنجاح به والتعويض في حال التعثر أو التحويل أو انخفاض المعدل العام عن المستوى المطلوب للتخرج من البرنامج.

١. شروط التخرج وقواعد الاختبارات حسب لائحة نظام المقررات بجامعة الكويت

تحدد المادة السابعة من لائحة نظام المقررات بجامعة الكويت شروط الحصول على الدرجة على النحو التالي: لكي يحصل الطالب على درجة الإجازة الجامعية، عليه أن يكمل المتطلبات التالية:

- أن يجتاز الوحدات الدراسية المقررة لكل تخصص والمبينة في صحائف التخرج.
- ألا يقل متوسط معدله العام عن نقطتين.
- ألا يقل متوسط معدله في مقررات التخصص عن نقطتين.

ويجرى تقييم الطالب أثناء سير الدراسة عدة مرات في كل فصل دراسي.

تمثل درجة الامتحان النهائي لأي مقرر ما بين ٤٠ - ٦٠٪ من الدرجة الكلية للمقرر وفقا لما يقرره القسم العلمي المختص. ويقوم أستاذ المقرر بتوضيح طريقة توزيعه للدرجات في أول محاضرة.

تقوم عمادة القبول والتسجيل بتبليغ طلبة الجامعة كتابيا بنتائج تقديراتهم بعد ظهورها مباشرة، كما تقوم بتبليغ عمادة شؤون الطلبة بنتائج طلبة المنح الدراسية.

يجوز للطالب في حالة شعوره بوقوع الخطأ في تقدير درجته النهائية في آخر الفصل الدراسي مراجعة أستاذ المادة في الأمر خلال يومي عمل من تاريخ إعلان الدرجة، وفي هذه الحالة يقوم أستاذ المادة بتمكين الطالب من الاطلاع على ورقة إجابته. فإن لم يقتنع الطالب بتوضيح أستاذ المادة، كان له أن يتقدم بتظلم خطي إلى عميد الكلية خلال أسبوع من تاريخ رصد الدرجة لدى عمادة القبول والتسجيل والذي يشكل - بحسب الحاجة - لجنة التظلمات الطلابية للنظر والبث واتخاذ ما تراه مناسبا في التظلم بقرار نهائي في موعد أقصاه الأسبوع الأول من بدء الدراسة في الفصل الدراسي التالي.

وتنص المادة العاشرة على أنه عند حساب المعدل العام والمعدل التخصصي، يحسب للطالب تقديراته في جميع المواد التي سجل فيها، والمقررات التي رسب فيها يظل مطالب بإعادة دراستها والنجاح فيها بالمستوى المطلوب، أو أن يعوضها بمقررات أخرى حسبما تسمح به النظم المتبعة. ولا يجوز للطالب أن يعيد دراسة مقرر سبق له دراسته والنجاح فيه بمستوى (ج) أو أكثر. وفي حساب المعدل العام لأول عشرة مقررته بمختلفة يعيد الطالب دراستها، يحسب التقدير الثاني فقط، أما فيما زاد على ذلك فتحسب جميع التقديرات.

ويعتبر الانتظام بالدراسة وحضور المحاضرات شرطا أساسيا لاجتياز أي مقرر. وتحدد اللوائح الجامعية عددا معيناً من ساعات الغياب للطالب بدون عذر، يتعرض بعدها الطالب لاحتمال الرسوب بتقدير FA. فيحق لمدرس المقرر إنذار الطالب بعد تغيبه لـ ٣ ساعات دراسية إنذاراً أولياً، وثانياً بعد ٦ ساعات، وإخطار الطالب بالرسوب عند تجاوز ذلك.

٢. طلاب القسم

يبين الجدول ١ عدد أفراد الهيئة التعليمية وعدد أفراد الهيئة المساندة للعام ٢٠١٠/٢٠١١. ويبين الجدول ٢ عدد الطلبة الذين كانوا مسجلين في الأقسام المختلفة في الكلية للعام نفسه. جدول ١: إحصائية قسم العلوم السياسية للعام الجامعي ٢٠١٠-٢٠١١

أعضاء هيئة التدريس	الهيئة الأكاديمية المساندة	الهيئة الإدارية المساندة	عدد طلبة التخصص الرئيسي	عدد طلبة التخصص المساند	عدد طلبة الماجستير
١٨	٥	٦	٤٩١	١٤٥	٤٢

جدول ٢: الطلبة المقيدون في الفصل الدراسي الأول في العام ٢٠١٠/٢٠١١ بحسب القسم

المجموع	ذكور		إناث		القسم
	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	
٣٤٥	١٣	١٣٥	١٦	١٨١	الجغرافيا
٧١٢	٩	١٢١	٥٠	٥٣٢	علم النفس
٤٨٦	١٠	١٩٣	١٧	٢٦٦	علوم سياسية
٦٥٨	٥	٦٥	٣٥	٥٥٣	اجتماع وخدمة اجتماعية
٣٣١	٥	٨٦	١٦	٢٢٤	غير محدد
٢,٥٣٢	٤٢	٦٠٠	١٣٤	١,٧٥٦	المجموع

المصدر: كلية العلوم الاجتماعية، ٢٠١١

ويؤخذ على برنامج العلوم السياسية بجامعة الكويت قلة التنوع الثقافي والاجتماعي لمنتسبيه من الطلبة والطالبات حيث يأتي الغالبية العظمى منهم من البيئة المحلية الكويتية. وبرغم وجود بعض التمايز في الخلفيات الثقافية والاجتماعية والمذهبية للطلبة من الكويت الممثلين لجميع فئات المجتمع الكويتي وطبقاته وأطيافه، إلا أن مثل هذا التنوع النوعي لا يكفي لاعتبار البرنامج شاملاً وممثلاً لثقافات ووجهات نظر مختلفة يمكن تسميتها بـ"التعددية الثقافية" (Cultural Diversity). والمأخذ الآخر على البرنامج هو اقتصر التوجيه والإرشاد الأكاديمي على جهود فردية محدودة من قبل بعض أعضاء الهيئة التدريسية في التطوع لمساعدة طلبة التخصص على استكمال متطلبات التخرج دون عثرات تذكر واستجابة للاستفسارات وطلبات المساعدة التي تردهم من الطلبة والطالبات. إلا أن وجود مرشد أكاديمي لكل طالب بشكل رسمي ومحدد هو أمر اختفى من الوجود على أرض الواقع منذ عدة سنوات، واقتصرت أمور الإرشاد والتوجيه على مكتب التوجيه والإرشاد الأكاديمي بالكلية والذي يشرف على إصدار الكتيبات التعريفية ويرد على استفسارات الطلبة الخاصة بالمقررات ومسبقاتها وشروط اجتيازها وصولاً لاستيفاء متطلبات التخرج.

سابعاً: مستوى الخريجين

١. حجم التخرج من البرنامج

يظهر الجدولان ٣ و٤ أن ٥١٦ طالبا تخرجوا من البرنامج في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١، معظمهم اناث (٧٦٪).

جدول ٣: أعداد الطلبة الخريجين للفصل الدراسي الأول ٢٠١٠/٢٠١١

المجموع	ذكور		إناث		القسم العلمي
	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	
١٢٠	-	٢١	٥	٩٤	علم النفس
١٠٩	-	١٤	٣	٩٢	اجتماع وخدمة اجتماعية
٢٨	٣	١٥	١	٩	جغرافيا
٥٦	١	١٨	١	٣٦	علوم سياسية
٣١٣	٤	٦٨	١٠	٢٣١	المجموع

جدول ٤: أعداد الطلبة الخريجين للفصل الدراسي الثاني ٢٠١٠/٢٠١١

المجموع	ذكور		إناث		القسم العلمي
	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	
٦٤	-	١٢	٤	٤٨	علم النفس
٦٣	-	٥	٣	٥٥	اجتماع وخدمة اجتماعية
٢٣	-	٨	٣	١٢	جغرافيا
٥٣	٢	٢٤	١	٢٦	علوم سياسية
٢٠٣	٢	٤٩	١١	١٤١	المجموع

٢. مجالات العمل لخريجي القسم

يستطيع الحاصل على الإجازة الجامعية في تخصص علوم سياسية الولوج في مجالات واسعة للعمل خاصة إذا أحسن اختيار التخصص المساند من التخصصات ذات العلاقة بحاجة سوق العمل. ومن الناحية العامة يمكن تحديد مجالات العمل بعد التخرج في كل المؤسسات التالية: الديوان الأميري، ديوان ولي العهد، مجلس الوزراء، مجلس الأمة، وزارة الخارجية، وزارة الإعلام، وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، الصحافة، أقسام العلاقات الخارجية بالوزارات المختلفة إضافة إلى فرص العمل في مؤسسات القطاع الخاص.

ومنذ عام ٢٠٠٧، بدأ القسم بطرح برنامج الماجستير في العلوم السياسية، مما يشكل تطورا كبيرا يساهم بزيادة الإقبال على التخصص وفتح المجال للراغبين بمتابعة الدراسات العليا. وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات التي ساهمت برفع الحرج عن الطلبة والطالبات المتفوقين والذين تعوقهم ظروفهم الاجتماعية والبيئية عن السفر للخارج لمتابعة الدراسة ما بعد الجامعية. بالإضافة إلى أن خطة البعثات بالجامعة توفر لكل تخصص أكاديمي منحتين دراسيتين لابتعاث خريجه لمتابعة الدراسات العليا في الخارج، وفق احتياجات كل تخصص علمي. ولقد حافظ البرنامج على مدى السنوات القليلة الماضية على نسبة ومتوسط تخرج شبه ثابت، مما يدل على نوع من الاستقرار لمخرجات البرنامج مقارنة بمستويات قبول الطلبة للالتحاق بالتخصص.

وبالرغم من القصور في نظام متابعة خريجي البرنامج بشكل رسمي، إلا أن تواصل الخريجين مع أعضاء هيئة التدريس والقسم العلمي حتى بعد التخرج يوفر مرجعية - وإن كانت غير رسمية وغير موثقة - لنوعية الخبرات التي امتلكوها وكيفية تطبيقها في سوق العمل، كما توفر بيانات عن الأماكن الأكثر جذبا لخريجي البرنامج.

ويطمح القسم العلمي لتعزيز سبل التواصل مع خريجه ومتابعة أوضاعهم الوظيفية والعملية، كما يطمح لاستطلاع آراء أصحاب العمل عن مستوى الخريجين ومهاراتهم ونواحي القوة والضعف والاستفادة من تلك البيانات في رسم الخطط المستقبلية للبرنامج بما يضمن استمرارية تطوره ومواكبته للتطورات العالمية المتسارعة للتخصص عالمياً، واستمرارية توفير الخريجين ذوي المهارات العليا لسد أي نقص في سوق العمل بالإضافة إلى تهيئة صف ثان للقيادات السياسية والاستشارية لخدمة البلاد.

وتضم كلية العلوم الاجتماعية مكتباً متخصصاً لمتابعة مؤسسات التدريب الميداني لطلبة التخصصات العلمية المختلفة في الكلية، بالإضافة إلى عمله كحلقة وصل بين الكلية والخريجين وجهات العمل، ويدعى هذا المكتب " مكتب التدريب الميداني والخريجين " و يأمل القائمون عليه على تفعيل عمله بشكل أكبر للقيام بالدراسات الخاصة بالخريجين والطلبة المتوقع تخرجهم، وعمل الدراسات الاستشرافية لمعرفة احتياجات سوق العمل المستقبلية من خريجي الكلية بمن فيهم خريجو برنامج العلوم السياسية والعمل على توفيرها ضمن خطة عمل الكلية المستقبلية. ومن أنشطة المكتب إقامة معارض الفرص الوظيفية للطلبة المتوقع تخرجهم، ومعارض المشاريع الطلابية، ودورات التهيئة لسوق العمل كدورات كتابة السيرة الذاتية، وكيفية اجتياز مقابلة الترشح للوظيفة، وأخلاقيات العمل المهني وغيرها.

خلاصة عامة

منذ إنشائه، دأب القائمون على برنامج العلوم السياسية على تحديثه وتطويره وفق متطلبات الحداثة المقارنة للبرامج العالمية، كما حرصوا على إخضاع البرنامج للتقييم والنقد المحلي والدولي سبيلاً لاستشراف مستقبل أفضل لخريجه وسعيًا إلى التعاطي مع نقاط ضعفه. إلا أن تلك الجهود -من وجهة نظري المتواضعة- جاءت خجلة بسبب اقتصرها على التقييم العام للبرنامج عوضاً عن التقييم الموضوعي متعدد المستويات بدءاً بتقييم المخرجات على مستوى المقررات الدراسية، ومروراً بتقييم مدى تحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بأهداف كل من الكلية والجامعة ككل، ومستوى خريجي البرنامج، وانتهاءً بتقييم رؤى سوق العمل للموظفين من خريجي البرنامج.

من ناحية أخرى، فإن لبرنامج العلوم السياسية في جامعة الكويت خصوصية تتجسد في أن العديد من أعضاء الهيئة التدريسية فيه نجحوا في بناء سمعة أكاديمية ومهنية عالية جعلتهم الراجح الأكبر في التكليف بالعديد من مناصب الدولة سواء الحكومية منها أو الأهلية. فمنهم من استلم حقائب وزارية، ومنهم من فاز بثقة الشعب ممثلًا له في البرلمان الكويتي وعلى مدى دورات طويلة من انعقاده، ومنهم من مثل الدولة كمستشار أو ملحق إعلامي أو ثقافي في المكاتب الدولية الخارجية، ومنهم العديد ممن تم انتدابهم مستشارين في العديد من مراكز الدولة الحساسة كالديوان الأميري ومجلس الوزراء ومجلس الأمة. وإن ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على درجة المهنية العليا التي يتمتع بها أعضاء الهيئة التدريسية بالبرنامج، والتي بلا شك ستسهم في بناء صف ثان من القادة من الطلاب المتسبين للبرنامج على المدى البعيد، مستلهمين من أساتذتهم الخلفيات والأطر النظرية السياسية والثقافية المتنوعة بما يتناسب وميولهم الشخصية وطموحاتهم المستقبلية والمهنية.

المصادر والمراجع

جمعية الشفافية الكويتية (٢٠١٢). رصد أحوال الشفافية في جامعة الكويت. اليرموك: مركز الشفافية للمعلومات.

جوهر، حسن (١٩٩٣). دراسة حول تطوير المنهج الأكاديمي في قسم العلوم السياسية وعلاقة القسم العلمي بكلية العلوم الإدارية. دراسة مقدمة لرئيس قسم العلوم السياسية كلية العلوم الاجتماعية. الكويت: جامعة الكويت.

كلية العلوم الاجتماعية (٢٠١١). الكتاب السنوي لكلية العلوم الاجتماعية ٢٠١١-٢٠١٢. الكويت: جامعة الكويت.

المواقع الإلكترونية

<http://www.css.kuniv.edu/index.php/departments/political-science.html>